لواء د./ أحمد يوسف عبد النبى
مستشار بقيادة أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا

القوة الشاملة للدولة والعلاقات البينية والمعايير النسبيَّة بين عناصرها

مقدمة :

تُمثل القوة الشاملة للدولة قاعدة الانطلاق لتنفيذ سياستها الخارجية، كما تُحدد مخرجات هذه القوة دور ومكان الدولة فى معادلات التوازن الإستراتيجى فى نسقها الدولى أو الإقليمى، وتُعَدُّ تقديرات القوة الشاملة للدول أحد المحددات المهمة التى تُبنى عليها العلاقات السياسية وتشكيل التحالفات الدولية والإقليمية.

تُعد الدراسات المتعلقة بقوة الدولة الشاملة واحدة من الاهتمامات الأساسية فى الدراسات الجيوستراتيجية، التى اهتم بها الفكر الإستراتيجى منذ زمن بعيد باعتبارها محصلة مجموع موارد الدولة الطبيعية، وفاعلية كتلتها الحيوية السكانية والجغرافية، والاقتصادية ، والعسكرية كقوة صلبة (مادية أو ملموسة) للدولة ، مضافًا إليها قوة الدولة الناعمة (غير المادية أو غير الملموسة) فى تفاعلاتها الدبلوماسية، والسياسية الداخلية، والتكنولوجية، والإعلامية والمعلوماتية، والمعنوية.

أهمية الدراسة :

تأتى «أهمية هذه الدراسة» انطلاقًا من التحولات المعاصرة فى استخدامات القوة، ما بين قوة صلبة وقوة ناعمة، وأخرى قوة ذكية، أو قوة ماهرة، أو قوة افتراضية، وكلها مكونات للقوة الشاملة للدولة، والتى على أساسها تُبنى «التقديرات الإستراتيجية» فى العلاقات الدولية، وتتحدد «مكانة» الدولة ووزنها النسبى فى معادلات توازن القوى فى نسقها الدولى أو الإقليمى.

هدف الدراسة :

«وتهدف الدراسة» إلى تحليل مناهج تحديد العناصر (القدرات) الأساسية للقوة الشاملة للدولة والمؤشرات الدالة عليها وطبيعة العلاقات البينية والمعايير النسبيَّة لهذه العناصر، بالإضافة إلى استخلاص النتائج وطرح التوصيات المقترحة لتعظيم القوة الشاملة المصرية، وذلك فى محاولة للإجابة عن «**السؤال الرئيس فى الدراسة**» إلى أى مدى تؤثر العلاقات الارتباطية والمعايير النسبيَّة لعناصر القوة الشاملة للدولة فى تحديد ملامح هذه القوة؟

وتعتمد الدراسة على «**منهج الوصف التحليلى**» لرصد واستعراض الأدبيات التى تناولت موضوع القوة الشاملة للدولة، وتحديد القواسم المشتركة وأوجه الاختلاف بين المنظّرين فى المدارس الفكرية المختلفة، **والمنهج الاستنباطى**» بهدف تحديد المؤشرات الدالة على عناصر القوة الشاملة للدولة وطبيعة العلاقات البينية والمعايير النسبيَّة بين هذه العناصر، بالإضافة إلى تحديد النتائج العامة التى تم استخلاصها من الدراسة والتوصيات المقترحة.

ترتيبًا على ما تقدم تم تناول موضوع الدراسة من خلال ثلاثة محاور على النحو التالى:

- **المحور الأول:** المفاهيم ومناهج تحديد العناصر الأساسية للقوة الشاملة للدولة.
- **المحور الثانى:** العناصر الأساسية للقوة الشاملة للدولة والمؤشرات الدالة عليها.
- **المحور الثالث:** العلاقات البينية والمعايير النسبيَّة لعناصر القوة الشاملة للدولة ونتائج وتوصيات الدراسة.

المحور الأول :
المفاهيم ومناهج تحديد العناصر الأساسية للقوة الشاملة للدولة

مفهوم قوة الدولة نسبى إزاء الهدف الذى تسعى الدول إلى تحقيقه، فليس للقوة معنى إلا إذا ارتبطت بهدف معين، أو بطبيعة الأهداف التى تتوخى الدولة تحقيقها، كذلك فالمفهوم نسبى للخصم أى بالوحدات المقارنة مع دولة ما، أو بالنسبة إلى النسق الدولى أو الإقليمى الذى تتحرك فيه الدولة.

أولاً: مفاهيم القوة الشاملة (القومية) والمفاهيم ذات الصلة:

فى تفسير «**روبرت دال**» للقوة الشاملة (القومية) للدولة أن القوة قسمان: قوة «**فعلية**» و قوة «**كامنة**» ويُقصد بالقوة «الفعلية» الوجه المعلن للقوة، فى حين يُقصد بالقوة «الكامنة» أو المُستنبَطة بالوجه الخفى منها، ومن ثَمَّ فإن القوة الفعلية هى التى تُفصح بها الدولة عن قدراتها فى العلاقات السياسية وقت نشوب النزاعات والحروب المسلحة، بينما القوة الكامنة هى قوة الردع التى قد تُلوّح بها الدولة فى تفاعلاتها الدولية دون أن تستخدمها بالفعل(١).

والقوة الشاملة للدولة من منظور «**إسماعيل صبرى مقلد**» هى المقدرة على التأثير فى سلوك الدول الأخرى بالكيفية التى تخدم أهداف الدولة المتملكة لها، ودون ذلك فقد تكون الدولة كبيرة أو غنية أو عظيمة ولكنها ليست قوية، ويتفق «**صبرى**» مع معظم خبراء العلاقات الدولية على أن أهم العناصر التى تدخل فى تكوين قوة الدولة هى العوامل الجغرافية، والإمكانات والموارد المادية والطبيعية، والسكان، ومستوى النمو الاقتصادى والصناعى، ودرجة التطور الفنى والتكنولوجى، ودرجة الاستعداد العسكرى، وكفاءة المؤسسات السياسية والدبلوماسية وأجهزة الدعاية، ويكمل هذا فى النهاية الروح المعنوية (٢).

والتعريف الأكاديمى «**لكلية الدفاع الوطنى**» بأكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا للقوة الشاملة للدولة «هو قدرة الدولة على استخدام كل مواردها الملموسة وغير الملموسة بطريقة تؤثر على سلوك الدول الأخرى وهى القدرة على صنع أو صياغة السياسة القومية»(٣).

المفاهيم ذات الصلة بالقوة الشاملة للدولة:

١- القوة الصلبة للدولة (*Hard power*):

تتألف القوة الصلبة من عناصر القوة المادية : العسكرية، والاقتصادية، وقد ارتبط الحديث عن هذا الشكل للقوة، خاصة «القوة العسكرية» بفكر المدرسة الواقعية، فى حين تبنى «**جوزيف ناى**(٤)» تعريفًا أوسع للقوة الصلبة لا يقتصر على القوة العسكرية فحسب؛ حيث رأى أنها تعنى أيضًا «القدرة على استخدام سياسة العصا والجزرة من القوة الاقتصادية والعسكرية، لحمل الآخرين على اتباع إرادتك»، وبالتالى يمكن التمييز بين مكونين للقوة الصلبة ، يتمثل **المكون الأول** فى «**القوة العسكرية**» ، وتُعد من أكثر أشكال القوة الصلبة تقليديًا واستخدامًا لتحقيق أهداف الدولة، وتتعدد صور وأشكال استخدام القوة العسكرية وتشمل خمسة أنماط هى: دبلوماسية الإكراه، والتخريب، والردع، والدفاع، والتدخل العسكرى المباشر .

ويتمثل **المكون الثانى** للقوة الصلبة فى «**القدرة الاقتصادية**» وتعنى استخدام الدولة «أ» الأدوات الاقتصادية لجعل الدولة «ب» تقوم بأشياء لمصلحة الدولة «أ» وضد رغبة الدولة «ب»، وترتكز «القدرة الاقتصادية» للدولة على الناتج المحلى، ونصيب الفرد من الدخل، ومستوى التقدم التكنولوجى، والموارد الطبيعية والبشرية، ومؤسسات السوق، وقد أضاف «**آلين فورست**» عناصر أخرى للقوة الاقتصادية تشمل الحكم الرشيد، وتحقيق التنمية المستدامة (٥).

وهناك شكلان رئيسيان لاستخدام القوى الاقتصادية: يتمثل الشكل الأول فى «**العقوبات**» وقد تأخذ صورة مقاطعة الواردات، والحظر على الصادرات، وفرض القيود على الاستثمار، ومنع السفر، والمثال على ذلك نجاح الولايات المتحدة الأمريكية فى إجبار بريطانيا على الانسحاب من السويس، إبّان العدوان الثلاثى على مصر عام١٩٥٦م، بعد تهديدها بفرض عقوبات اقتصادية عليها، ويتمثل الشكل الثانى فى «المنح والمساعدات الاقتصادية»، أى مكافأة الدولة نتيجة لتغيير سلوكها لمصلحة الطرف الآخر، أو فى محاولة لتغييره، والمثال على ذلك المساعدات الاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدةالأمريكية للقيادة الفلسطينية لعقد سلام مع إسرائيل، ولإنهاء أعمال العنف (٦).

٢- القوة الناعمة للدولة (*Soft Power*):

من منظور «**جوزيف ناى**» تعنى القدرة على تحقيق النواتج المطلوبة بالاعتماد على جاذبية الانتشار والمبادئ والقيم التى تستند إليها، وسياستها التى تؤسس صورة إيجابية عن الدولة، مما يخلق تعاطفًا معها، وتتمثل أهم أدوات القوة الناعمة فى الاستمالة بالإقناع والجاذبية، من خلال تقديم النموذج المثالى للسياسات والممارسات والقيم، وأخيرًا تشكيل جدول الأعمال، ويتم ذلك من خلال اختراق الدولة المستهدفة وتغيير خيارات سياستها، وترجيح تفضيلات معينة مقابل تحييد تفضيلات

أخرى لا تحقق مصالح الدولة التى تمارس القوة الناعمة، وركز «**ناى**» على ثلاثة مصادر محورية للقوة الناعمة تتمثل فى القيم السياسية للدولة التى تتجلى فى مصداقية سياستها الداخلية والخارجية، وكذلك السلوك الخارجى للدول حينما يتفق مع مقتضيات الشرعية الدولية، وأخيرًا الثقافة السائدة فى الدولة عندما تصبح عالمية الانتشار وجاذبة للمجتمعات الأخرى، كما أشار «**ناى**» أيضًا إلى امتزاج كل من القوة الصلبة والناعمة فى إطار القوة الذكية التى تركز على التوظيف الفائى السياقى لمصادر القوة المختلفة لتحقيق مصالح الدولة [٧].

٣- القوة الذكية (*Smart Power*):

بعد الحرب الأمريكية على أفغانستان عام ٢٠٠١م، والحرب على العراق عام ٢٠٠٣م، دار جدل داخل الولايات المتحدة حول «**القوة الذكية**» و«**القوة الغبية**»، وجادل فريق من السياسيين بأن إدارة «**بوش**» ليست ذكية فى توظيف سياستها الخارجية نتيجة لاستخدامها المفرط للأدوات العسكرية فى مواجهة الإرهاب، والذى يتناقض مع أدوات عصر المعلومات، وطالب هذا الفريق بضرورة تنبه الولايات المتحدة للقوى الناعمة مع حفاظها على قوتها الصلبة، وجمعهما فى قوة واحدة تعرف «بالقوة الذكية»، وقد قدم «**جوزيف ناى**» هذا المفهوم أيضًا والذى يشير إلى أن «القوة الذكية» هى القدرة على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة فى إستراتيجية واحدة للتأثير فى الآخرين، وتعتمد إستراتيجيات القوة الذكية على خمسة عناصر، تتمثل فى تحديد الأهداف والنتائج المرجوة، ومعرفة الموارد المتاحة، ومعرفة الأهداف والأولويات المراد التأثير فيها، وأى نوع من القوة سيتم الاعتماد عليه وتقدير احتمالية النجاح [٨].

٤- القوة الماهرة (*Tel Power*):

تتطابق رؤية «**جوزيف ناى**» مع أطروحة «**مهران كامرافا**[٩]» حول القوة الماهرة التى تعنى القدرة على إحداث تأثير فى مسار الأحداث من خلفية المشهد دون تدخل مباشر، وذلك من خلال توظيف الموارد والمكانة الدولية الناتجة عن الريادة، وجاذبية النموذج الذى تطرحه الدولة، والقدرة على الإفادة من مكامن ضعف الدولة المستهدفة [١٠].

٥- القوة الافتراضية (*Virtual Power*):

هى القدرة على توظيف الفضاء الافتراضى للتأثير فى الأحداث فى البيئات الواقعية الأخرى عبر الأدوات الإلكترونية، بمعنى توظيف الوسائل الافتراضية والمعلوماتية فى التأثير فى مسارات التحولات الواقعية، وهو ما نتج عنه أشكال جديدة لعلاقات القوة بصعود دور فاعلين من غير الدول، مثل الشركات العالمية النشاط، ومطورى المواقع والتطبيقات الافتراضية [١١].

ويُعَدُّ «**جوزيف ناى**» من أهم مَن تحدثوا عن القوة الافتراضية كشكل جديد للقوة، وهى مرتبطة بامتلاك المعرفة التكنولوجية، والقدرة على استخدامها، وقد حدد «**ناى**» ثلاثة أنواع من الفاعلين الذين يمتلكون القوة الافتراضية، ويتمثل **النوع الأول** فى «**الدولة**» التى لديها القدرة على تنفيذ هجمات إلكترونية وتطوير البنية التحتية، وممارسة السلطة داخل حدودها، ومثال ذلك نجاح الحكومة الصينية فى عام ٢٠٠٩م فى أثناء أحداث شغب منطقة «شينج يانج» فى حرمان ١٩ مليونًا من قاطنى المنطقة من إرسال رسائل نصية، وذلك بقطع خدمات المحمول والإنترنت، ويتمثل **النوع الثانى** فى «**الفاعلين من غير الدول**»، ويستخدم هؤلاء الفاعلون القوة الافتراضية لأغراض هجومية بالأساس، إلا أن قدرتهم على تنفيذ أى هجوم افتراضى مؤثر تتطلب مشاركة وكالات استخباراتية متطورة وفك رموز مشفرة، وعادة ما يستخدم الفاعلون من غير الدول هذه القوة الافتراضية فى تنفيذ هجمات متنوعة تشمل اختراق مواقع إلكترونية واستهداف أنظمة الاتصالات الفرعية (*Defense Communications system*) وينصرف **النوع الثالث** إلى «**الأفراد**» الذين يمتلكون معرفة تكنولوجية، وقدرة على توظيفها، ويُعَدُّ المثال الخاص بـ «**جوليان أسانج**» وقدرته على تسريب قدر كبير من البرقيات الدبلوماسية الخاصة بوزارة الخارجية الأمريكية، من خلال موقعه «**ويكليكس**»، مثالاً جيدًا على استخدام الأفراد هذا الشكل من القوة [١٢].

ثانيًا: مناهج تحديد عناصر القوة الشاملة للدولة:

قام بعض مفكرى العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية بدراسة وتحديد عناصر قوة الدولة من خلال مناهج متعددة، شملت المنهج التحليلى، والتاريخى، والمورفولوجى، والإقليمى، والوظيفى ونستعرضها على النحو التالى [١٣]:

١- المنهج التحليلى *The Analytical Approach* :

وفيه قام «**كوهين**[١٤]» بحصر العناصر الجغرافية المؤثرة على قوة الدولة، والتى شملت البيئة الطبيعية (الأرض – المناخ – التربة – النبات – المسطحات المائية – ... إلخ)، والمواد الخام (فى صورة خام أو نصف مصنعة أو مصنعة)، والسكان (من حيث الكم والكيف والعقيدة)، والحركة (وسائل النقل المختلفة)، والأسلوب السياسى (الهياكل الإدارية والأيدلوجية فى الدولة).

٢- المنهج التاريخى The Historical Approach :

اتبع «**ويتلسى** [١٥]» هذا المنهج فى دراسته لنمو «فرنسا» وتطورها التاريخى من نواتها الأولى إلى أن وصلت إلى صورتها الحالية، مع الربط بين هذا النمو وبين البيئة الطبيعية بالإقليم.

٣- المنهج المورفولوجى The Morphological Approach:

قام بتأسيس هذا المنهج «**هارتشورن** [١٦]» عام ١٩٣٥م، وتناول فيه دراسة الخصائص المورفولوجية للدولة (الشكل والموقع والحدود السياسية)، ومكانتها، وعاصمتها، والأقسام الإدارية، والسكان، والموارد الاقتصادية.

٤- المنهج الوظيفى The Functional Approach :

ويحدد هذا المنهج عناصر قوة الطرد المركزية التى تؤدى إلى عدم ترابط أجزاء الدولة كالحواجز الطبيعية من جبال وغابات وصحارى، أو الجوانب البشرية كتخلخل السكان أو ندرتهم فى بعض المناطق، ويتناول أيضًا مقومات الدولة كاللغة والدين والجنس وتحديد نواة الدولة، ودراسة العلاقات السياسية، والاقتصادية، والحدود السياسية للدولة.

٥- المنهج الإقليمى The Regional Approach :

أسس «**بومان** [١٧]» هذا المنهج فى إطار دراسة العوامل الطبيعية، والبشرية، والاقتصادية، مع تناول التاريخ السياسى للدولة وعلاقاتها مع الدول الأخرى.

بعد استعراض مناهج تحديد عناصر القوة الشاملة للدولة يمكن فى إطار تحليل القواسم المشتركة وأوجه الاختلاف بين منظّرى هذه المناهج الخروج بمجموعة من الاستنتاجات على النحو التالى :

١- أن القواسم المشتركة للمنظّرين فى هذه المناهج فيما يتعلق بتحديد عناصر القوة الشاملة للدولة ارتكزت على المعطيات الجغرافية، والموارد الاقتصادية للدولة وربطها بطبيعتها البشرية فى إطار علاقتها السياسية والتاريخية بالدول فى محيطها الجغرافى، والاختلاف أو الإضافة ظهرت فقط فى «المنهج الوظيفى» والمبنى على تأثير المعطيات الجغرافية السلبية للدولة كالحواجز من الجبال والصحارى والغابات، والمعطيات البشرية السلبية كندرة السكان فى بعض المناطق بالدولة، والتى تؤثر على ترابط وقوة الدولة باعتبار هذه المعطيات قوة طرد مركزية تعمل على عدم ترابط مقومات الدولة.

٢- أن هناك فرقًا كبيرًا بين امتلاك الدولة عناصر القوة الشاملة، وبين القدرة أو عدم القدرة على استخدامها؛ فالدول التى لا تمتلك القدرة على استخدام قوتها الشاملة دول ضعيفة مهما تمتلك من عناصر القوة، وأمثلة ذلك بعض الدول العربية التى تمتلك موارد ضخمة وفى الوقت نفسه تعانى فقرًا وأزمات اقتصادية وضعف المكانة والنفوذ فى محيطها الجغرافى والإقليمى، وفى المقابل كانت هناك دول عربية أخرى لا تمتلك عناصر كافية للقوة الشاملة للدولة إلا أنها تتمتع بمكانة ونفوذ فى نسقها الإقليمى وفى النسق الدولى.

٣- وارتباطًا بمقاييس قوة الدولة الشاملة فإنه أحيانًا قد تتفوق دولة ما فى معادلة توازن القوى فى نسقها الإقليمى أو الدولى بامتلاك عنصر مؤثر وحاسم من عناصر القوة الشاملة فى بُعدها العسكرى كالقدرات النووية، إلا أنها تفشل فى استخدامها إما لاعتبارات فنية عسكرية أو قيود سياسية دولية، وتخرج هذه الدول أحيانا غير منتصرة فى صراعاتها رغم تفوقها بهذه القدرات النووية على الطرف الآخر فى الصراع، ومثال ذلك هزيمة إسرائيل فى حرب ١٩٧٣م، وهزيمة الولايات المتحدة الأمريكية فى الحرب مع فيتنام ونجاح حزب الله فى إجبار إسرائيل على الانسحاب من جنوب لبنان عام ٢٠٠٦م .

٤- وترتيبًا على ما سبق يتضح أن التطور فى استخدامات أدوات وعناصر القوة فى العصر الحديث قد يعوض عدم امتلاك عناصر كافية للقوة لبعض الدول، أو يرشّد استخدام القوة للدول التى تمتلك عناصر كافية للقوة، والدليل على ذلك لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى التوسع فى استخدام قوتها «الناعمة» لتحقيق مصالحها كبديل أقل تكلفة من استخدام القوة المادية (الصلبة).

المحور الثانى :
العناصر الأساسية للقوة الشاملة للدولة والمؤشرات الدالة عليها

تُبنى التقديرات الإستراتيجية فى العلاقات الدولية على تحديد عناصر قوى الدولة الشاملة للوحدات السياسية فى النسق الدولى أو الإقليمى، وكذلك تُبنى «مكانة» الدولة مقارنة بالدول الأخرى على محصلة تفاعل عناصر قوتها الشاملة.

وقد اهتم «**أفلاطون**» بالموقع الجغرافى للدولة، ويرى أنه يمثل قوة الدولة، ويرى «**أرسطو**» أن قوة الدولة تتحقق من خلال الاكتفاء الذاتى بالإضافة إلى استقرار الأمن داخل الدولة، وأما «**ميكافيللى**» فيحدد قوة الدولة من خلال العوامل العسكرية، والموقع الجغرافى، والمساندة الشعبية للحكم [١٨].

حدَّد «مُنظّرو العلاقات الدولية» وعلى رأسهم «**هانز مورجنثاو** [١٩]» عناصر القوة الشاملة فى تسعة عناصر هى: العامل الجغرافى، والموارد الطبيعية، والطاقة الصناعية،

والاستعداد العسكرى وحجم السكان، والشخصية القومية، والروح المعنوية، ونوعية الدبلوماسية، ونوعية الحكم (٢٠).

اتفق معظم المفكرين الغربيين والباحثين فى شئون الجغرافيا السياسية على أن عناصر القوة الشاملة للدولة هى: العامل الجغرافى، والعامل الاقتصادى، والعامل السياسى، والعامل النفسى (المعنوى) والعامل العسكرى (٢١).

وحدد مُنظِّرو المدرسة الشرقية (مفكرو الاتحاد السوفيتى السابق) عناصر القوة الشاملة للدولة فى: القدرة السياسية (السياسة الداخلية)، والقدرة الدبلوماسية (السياسة الخارجية)، والقدرة العسكرية، والقدرة المعنوية (٢٢).

اتفق المنظِّرون فى الفكر العربى مع نظرائهم فى الفكر الغربى فيما يتعلق بالعناصر الأساسية لمقومات القوة الشاملة للدولة والمتمثلة فى المقومات الجيوبوليتيكية والقدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والمعنوية، والإرادة الوطنية، إلا أنهم اجتهدوا طبقًا للمعطيات العصرية، وتطور وتعدد محددات استخدامات قدرات الدولة، وأضافوا عناصر جديدة لمكونات القوة الشاملة للدولة، مثل القدرة التقنية أو التكنولوجية، والقدرة الإعلامية والمعلوماتية، كما جاء فى الطرح الفكرى «**لنبيل فؤاد**» **ولكلية الدفاع الوطنى** بأكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، كما قاموا بتقسيم عناصر قوة الدولة الشاملة إلى مجموعتين: عوامل مادية وعوامل معنوية كما جاء فى الطرح الفكرى «**لجمال زهران**» أو عوامل ملموسة وعوامل غير ملموسة كما جاء فى **الطرح الفكرى لكلية الدفاع الوطنى** واتفقوا على أن العوامل المادية أو الملموسة هى الكتلة الحيوية والقدرات الاقتصادية والقدرات العسكرية، وأما العوامل المعنوية أو غير الملموسة فهى القدرة السياسية الداخلية والخارجية والقدرة المعنوية والقدرة التكنولوجية والقدرة الإعلامية والمعلوماتية والإرادة القومية.

أولاً: العناصر الأساسية للقوة الشاملة للدولة:

ترتبط وتتفاعل وتتداخل عناصر القوة الشاملة للدولة فيما بينها، وهو ما يجعل هذه القوة ذات طبيعة ديناميكية، وينتج عن هذا التفاعل والارتباط علاقة تأثير متبادل سلبيًا وإيجابيًا، وتظهر نتيجة هذا التفاعل فى المحصلة النهائية للقوة الشاملة للدولة.

وتتفق الدراسة مع الطرح الفكرى «**لكلية الدفاع الوطنى**» فى تحديد عناصر القوة الشاملة للدولة فى ثمانية عناصر هى الكتلة الحيوية، والقدرة الاقتصادية والقدرة العسكرية، والقدرة السياسية الداخلية والقدرة السياسية الخارجية (الدبلوماسية)، والقدرة المعنوية، والقدرة التكنولوجية، والقدرة الإعلامية والمعلوماتية، إلا أننا سوف نتناول تحديد هذه العناصر من خلال مجموعتين الأولى تحت مسمى «**القوة الصلبة**» وتشمل الكتلة الحيوية والقدرات الاقتصادية والعسكرية، والمجموعة الثانية تحت مسمى «**القوة الناعمة**» وتشمل باقى القدرات السياسية، والدبلوماسية، والتكنولوجية، والإعلامية، والمعلوماتية، والمعنوية.

العناصر الأساسية للقوة الصلبة:

١- الكتلة الحيوية:

وعناصرها الأساسية الإقليم، (القدرة الجغرافية) الذى يُمثل مجموع مشتملاته مقومات الدولة الجيوبوليتيكية، والعنصر الثانى هو السكان (القدرة البشرية)، وتشكل هذه العناصر الطبيعية والبشرية للكتلة الحيوية القاعدة الثابتة التى تعيش وتنمو وتتطور عليها باقى القدرات خاصةً الاقتصادية والعسكرية (٢٣).

أ- الإقليم (القدرة الجغرافية):

وتشمل الموقع الجغرافى للدولة، ومساحتها، وطبيعة سطح الأرض، وشكل الدولة والمناخ السائد بها، ويعد «الموقع الجغرافى» للدولة من العوامل المؤثرة فى نشاط سكانها وسلوكها السياسى، ويرتبط دور ونفوذ ومكانة الدول على المستويين الإقليمى والدولى بمدى ما يوفره موقعها الجغرافى من مميزات إستراتيجية، وكذلك يتأثر دورها فى مجال العلاقات الدولية تبعًا لذلك، ويقصد بموقع الدولة تحديد مكانها بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض وهو ما يُعرف بالموقع الفلكى، كما يؤثر أيضًا موقع الدولة ومدى إشرافها على بحار دولية أو سيطرتها على أنهار إقليمية على مدى نفوذها الدولى والإقليمى (٢٤).

وتؤثر «مساحة الدولة» على مدى توافر الموارد الطبيعية، ومن ثم على قدراتها الصناعية والزراعية، ومما لا شك فيه أنه كلما زادت المساحة التى تَشغلُها الدولة تعاظمت مكانتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ولكن بشرط تحقيق الاستفادة المثلى من هذه المساحة.

تُمثل طبيعة سطح الأرض بالدولة من تضاريس وسهول ووديان وجبال، وكذلك شكل الدولة من حيث تماسك واتصال أجزائها وانتظام حدودها، وكذلك طبيعة المناخ السائد بها، عوامل مضافة ومؤثرة فى تقدير قيمة الدولة فى النواحى الإنتاجية والعسكرية والسياسية.

ب- السكان (القدرة البشرية) :

تمثل «القدرة البشرية» (السكان) أحد أهم العوامل المؤثرة فى قوة الدولة، فهى العامل الفعّال فى نمو الدول أو تخلّفها، وتشمل القدرة البشرية حجم السكان ونوع الجنس واللغة، والتركيب القومى (الأنثوغرافى)، بالإضافة إلى النشاط الاقتصادى.

٢- القدرة الاقتصادية :

ويقصد بها محصلة تفاعل موارد الثروة الاقتصادية (أى شىء تملكه الدولة أو يمكنها الحصول عليه) مع القوة البشرية لمصلحة تحقيق المصلحة القومية للدولة، ويمثل الاقتصاد العمود الفقرى لقدرات الدولة؛ فهو الذى يوفر لها جميع الإمكانات والموارد المالية لبناء وتطوير هياكلها لتتمكن من القيام بمهامها، ومما لا شك فيه أن ثبات واتزان ونمو الاقتصاد القومى للدولة يحد من التضخم والبطالة، ومن ثم يؤدى إلى رفع المعاناة وتحقيق الرفاهية والاستقرار ورفع الروح المعنوية والانتماء الوطنى (٢٥).

يشير الواقع بدلالاته أن التطورات فى النظام العالمى منذ انقضاء مرحلة الحرب الباردة تُعظّم من ثقل ووزن وتأثير القدرة الاقتصادية للدول، ويؤكد ذلك بروز وانتشار النموذج الغربى (الديمقراطى / الرأسمالى) وتوجه القوى الدولية نحو سياسات جديدة تقوم على «توازن المصالح» فى إطار تفاعل وتنافس اقتصادى يُحد من استخدام القدرة العسكرية.

وتؤكد التغيرات التى طرأت على النظام الاقتصادى العالمى التوجه نحو تعظيم دور وأهمية التجمعات الاقتصادية الدولية والإقليمية، والشركات الدولية المتعددة الجنسيات، والسعى لتحرير التجارة الدولية وتوحيد السوق العالمى وفقًا لنظريات ومعايير ومقاييس التنافس التى تفرضها هذه التجمعات والشركات، وذلك من خلال توقيع اتفاقية التجارة العالمية (الجات).

ويمثل تنوع مصادر الاقتصاد القومى للدولة وعدم اعتمادها على مصدر واحد أحد المؤشرات المهمة فى تقدير قدرتها الاقتصادية، وذلك بعد التقدم التكنولوجى الذى قدم بدائل لعناصر من المواد الأولية الإستراتيجية مثل «البترول والحديد والمنجنيز» التى كانت تحتل موقعًا متقدمًا كعناصر أساسية فى القدرة الاقتصادية، وشكّل عنصرًا حاكمًا فى تطوير وتنوع العناصر الأساسية لهذه القدرة (٢٦).

٣- القدرة العسكرية :

هى الركيزة الأساسية لتوفير الحماية لباقى القدرات الشاملة للدولة، الأمر الذى يُهيِّئ مُناخًا مناسبًا لتطوير وتنمية هذه القدرات وتفاعلها معًا لتحقيق وصيانة أمن الدولة القومى، وتعظيم المكانة والنفوذ السياسى على المستويين الإقليمى والدولى.

والجدير بالذكر أنه عند تقدير القدرة العسكرية لدولة ما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار نوعية هذه القوات من حيث الكفاءة القتالية، ومدى قدرة وفعالية وسائل إدارة الصراع المتاحة من حيث الكم والنوع ومدى مناسبتها مع المستويات الثقافية والتقنية للقوة البشرية المستخدمة لها، ومدى خبرات الحروب التى تتمتع بها هذه القوة البشرية، وكذلك مدى كفاءة قاعدة الصناعات العسكرية وقدرتها على تلبية مطالب القوات المسلحة باحتياجاتها الرئيسية بما يضمن لها الاستمرار فى إدارة الصراع، بالإضافة إلى مدى توافر قدرات نووية لهذه الدولة من عدمه والتى تُعظِّم من القدرة العسكرية لها.

كما يجب أن يوضع فى الاعتبار أيضًا عند تقدير القدرة العسكرية مدى عمق العمل الإستراتيجى للقوة العسكرية كأحد المعايير الرئيسية لتقدير هذه القدرة، ويقصد به أقصى مسافة يمكن أن تصل إليها القوة العسكرية لإدارة عملياتها فى مسرح الحرب لحماية مصالح الدولة القومية.

فى ظل الثورة فى الشئون العسكرية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أصبح استخدام البعد الفضائى فى الحروب أمرًا واقعًا، وتتصاعد أهميته ويتعاظم تأثيره بوتيرة سريعة، ومن ثم يجب الأخذ فى الاعتبار القدرة على استخدام الفضاء عند تقدير القوة العسكرية للدولة.

العناصر الأساسية للقوة الناعمة :

١- القدرة السياسية (السياسة الداخلية) :

هى محصلة التفاعل الإيجابى بين فئات الشعب المختلفة ومؤسسات الحكم فى الدولة مما يؤدى إلى حالة من الاستقرار السياسى، والتى تنعكس على تنمية وتطور باقى القدرات الشاملة، والعكس صحيح فى حالة التفاعل السلبى.

يتم تقدير القدرة السياسية الداخلية للدولة من خلال تقييم الهيكل السياسى للدولة وكيفية وأسلوب اتخاذ القرار وقنواته ومستوياته، والتماسك السياسى ووحدة الشعب، ودور أحزاب المعارضة وجماعات الضغط، ومدى الاستمرارية والاستقرار والتبادل السلمى للسلطة، ومدى الحرية الفردية وحقوق الإنسان التى يتمتع بها المواطن، ومدى مشاركة الشعب فى القرار السياسى، بالإضافة إلى مدى فاعلية الأجهزة الحكومية والمؤسسات الدستورية وقدرتها على مواجهة المشكلات (٢٧).

٢- القدرة الدبلوماسية :

تُمثل مدى ثقل الدولة وتأثيرها إقليميًا ودوليًا ارتباطًا بمدى ما تملكه من باقى القدرات الشاملة، ومن هنا تعتمد القدرة الدبلوماسية اعتمادًا أساسيًا على تأثير ونتائج تفاعلات باقى القدرات الشاملة للدولة مع نظائرها فى نسقها الدولى والإقليمى، وتمثل محصلة التفاعل والترابط الإيجابى بين كل من القدرة الدبلوماسية والقدرة العسكرية والقدرة الاقتصادية القاطرة التى تقود باقى القدرات لتحقيق الغاية القومية للدولة وتحقيق توازن المكانة فى محيطها الإقليمى والدولى، وتقاس القدرة الدبلوماسية للدولة بمدى ما تحققه سياستها الخارجية من نجاح على الصعيدين الدولى والإقليمى وبمدى كفاءة هياكلها التنظيمية، وبقدر ما تمتلكه من مقومات أساسية ومعطيات جغرافية وحضارية وديمغرافية وثقافية واقتصادية تحقق لها المصداقية والمساندة الشرعية الدولية خلال إدارتها علاقاتها الدولية (٢٨).

٣- القدرة التكنولوجية (التقنية) :

هى الإطار العصرى الذى يجب أن تتفاعل بداخله كل المقومات والعناصر الفرعية للقوة الشاملة للدولة لتعظيم قيمتها من ناحية، ولكى تتسق وتتوازن فى تفاعلاتها مع باقى القوة الشاملة للدول فى محيطها الدولى والإقليمى من ناحية أخرى، ولأن هذه القدرة التكنولوجية أصبحت هى محور وركيزة التطور فى كل المجالات، ففى المجال الاقتصادى توفر طرق وأساليب الإدارة والإنتاج الحديثة القدرة على التفاعل والمنافسة العالمية، وفى المجال العسكرى هى ركيزة تطوير منظومات الأسلحة والمعدات والقيادة والسيطرة، وفى مجال الإعلام حيث توفر وسائل البث البعيدة المدى نقل ثقافة وتوجهات الدولة للتأثير على الآخرين داخليًا وخارجيًا (٢٩).

وترتبط القدرة التكنولوجية للدولة بمدى ما تخصصه الدولة من دخلها القومى لتطوير وتنمية هذه القدرة، وبمدى تأهيلها للقوة البشرية لإعداد الأجيال الحالية والمقبلة للتعامل مع آليات هذا العصر التكنولوجى ومسايرة تطوراته المتسارعة، بالإضافة إلى قدرتها على مجابهة قيود ومحددات الدول المتقدمة لنقل وتوطين التكنولوجيا فى باقى الدول .

٤- القدرة الإعلامية والمعلوماتية :

تعاظَم تأثير القدرة الإعلامية والمعلوماتية بعد ثورة المعلومات والاتصالات، واتسع نشاط تفاعلها مع باقى قدرات الدولة الشاملة، فإما أن تعظّمها وتدعمها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وعسكريًا، أو تقلل من شأنها وتشكك فى مقوماتها، وترتبط وتتفاعل القدرة الإعلامية والمعلوماتية بشكل أكبر مع القدرة المعنوية، فهى التى يقع على عاتقها الترويج الإعلامى الإيجابى الداخلى والخارجى لأنشطة الدولة المختلفة، ومجابهة الإعلام الخارجى الموجه؛ الأمر الذى يعظم من القدرة المعنوية للدولة ويحافظ على قيم المجتمع وأمنه .

وتقاس القدرة الإعلامية والمعلوماتية للدولة بمدى ما تحققه من تغطية إعلامية داخلية وخارجية ومدى نجاح المكاتب الإعلامية والثقافية بالخارج فى الترويج لتوجهات ونشاط الدولة فى مختلف المجالات ومدى توافر مراكز المعلومات المحلية والخارجية للدولة وقدرتها على بناء قاعدة معلومات تبنى عليها مؤسسات وأجهزة الدولة قراراتها وخططها التنموية (٣٠).

٥- القدرة المعنوية

تؤثر وتتأثر القدرة المعنوية بشكل مباشر بمدى فاعلية باقى القدرات الشاملة للدولة، فهى التى تلعب دورًا مؤثرًا فى تحفيز وتفعيل الطاقات الكامنة لتنمية وتطوير القدرات فى المجالات المختلفة، وهى أيضًا التى ترفع الروح المعنوية للشعوب وتقوى من عزيمتها أمام التحديات، إلا أنها أيضًا تتأثر سلبيًا بضعف القدرات الشاملة للدولة، وانعكاسها فى عدم القدرة على تلبية احتياجات الشعوب.

وترتبط القدرة المعنوية بالقيم والاتجاهات والمعتقدات السائدة فى المجتمع ومدى انعكاسها على أنماط السلوك فيه، كما أنها تختلف باختلاف البيئة وتبعًا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يلعب البعد العقائدى والدينى دورًا عميقًا فى تنمية القدرة المعنوية، فكلما تأسست الدولة على المبادئ السمحة للرسالات السماوية زاد حجم التآلف الشعبى وتنامت روح الوحدة الوطنية وتعاظمت القدرة المعنوية (٣١)، إلا أن هذا البعد فى بعض الدول قد يكون له تأثير سلبى على القدرة المعنوية للدولة كما فى حالة الخلاف المذهبى فى العراق ولبنان .

ثانياً : المؤشرات الدالة على عناصر القدرة الشاملة للدولة :

تشتمل كل قدرة من قدرات الدولة الشاملة على مجموعة من العناصر، ويشتمل كل عنصر على عدد من العناصر الفرعية ويشير إلى كل عنصر فرعى عدد من المؤشرات، وتؤثر نسبية العناصر والعناصر الفرعية فى كل قدرة وتتفاعل معًا لتعبّر فى المحصلة النهائية عن مجموع الأوزان النسبية للعناصر المشكلة لكل قدرة .

١- المؤشرات الدالة على القوة الحيوية :

تنقسم عناصر القدرة الحيوية إلى مجموعتين من العناصر الفرعية المجسدة لها، وتتضمن المجموعة الأولى «الخصائص السكانية أو البشرية» ، وتتضمن المجموعة الثانية «الوجود الإقليمى» (٣٢).

وتشمل العناصر الفرعية «للخصائص السكانية أو البشرية» سبعة عناصر هى : المستوى التعليمى والمستوى الصحى، ونسبة المشاركة فى العمل، ودرجة التكامل القومى والثقافى، وحجم السكان وحجم خدمات الدولة للسكان، وكثافة السكان فى الكيلومتر المربع، والقاعدة العامة فى ارتباط هذه العناصر الفرعية، أنه كلما ارتفعت نسبة مؤشرات هذه العناصر كان ذلك دليلاً على قوة أكبر للدولة، عدا مؤشر كثافة السكان فى الكيلومتر المربع، الذى يشير إلى أن الزيادة هى عنصر ضعف للدولة، وبالتالى كلما انخفضت هذه النسبة كان هذا دليلاً على قوة أكبر للدولة.

وتتضمن العناصر الفرعية «للوجود الإقليمى» أربعة عناصر هى : طبيعة الموقع الجغرافى ومساحة الدولة، ونسبة الجزء المعمور إلى غير المعمور من مساحة الدولة، ونصيب الفرد من الموارد المائية، وترتبط هذه المؤشرات ارتباطًا طرديًا بقوة الدولة، فكلما تميز الموقع (مدى التحكم فى المضايق والممرات المائية) وزادت مساحة الدولة، وزادت نسبة الجزء المعمور منها وارتفع نصيب الفرد من الموارد المائية تعاظمت قوة الدولة .

٢- المؤشرات الدالةعلى القدرة الاقتصادية :

تتمثل أبرز العناصر الفرعية التى تُجسد القدرة الاقتصادية فى سبعة عناصر (لكل عنصر عدة مؤشرات دالة عليه) هى: حجم الناتج المحلى الإجمالى، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى، والقاعدة الصناعية، ومعدل النمو السنوى للإنتاج، وحجم إنتاج مصادر الطاقة، وحجم إنتاج المعادن الإستراتيجية، ونسبة الأراضى المزروعة إلى حجم السكان (٣٣)، ويشير الواقع بدلالاته إلى أنه كلما ارتفعت نسبة مؤشرات هذه العناصر زادت القدرة الاقتصادية للدولة.

٣- المؤشرات الدالة على القدرة العسكرية :

ترتبط منظومة العناصر الفرعية للقدرة العسكرية بعلاقات تأثير وتأثر، وتشير محصلة مخرجاتها على مدى تميز أو ضعف هذه القدرة العسكرية، وأبرز العناصر الفرعية للقوة العسكرية التقليدية تتمثل فى حجم القوات المسلحة، ونسبة القوات العاملة والاحتياط إلى حجم السكان وحجم ونوعية الأسلحة التقليدية، وحجم الإنفاق العسكرى العام، ونسبة الإنفاق العسكرى إلى الناتج الإجمالى المحلى، والكفاءة التنظيمية فى المجال العسكرى، والقاعدة الصناعية العسكرية، ويضاف إلى ذلك عناصر القوة العسكرية غير التقليدية والمتمثلة فى القدرة النووية والكيماوية، وتشير القاعدة الأساسية فى تقدير القدرة العسكرية أنه كلما ارتفعت نسبة مؤشرات العناصر الفرعية لهذه القدرة وتوثقت علاقتها البينية فى إطار منظومة تكاملية تعاظمت القدرة العسكرية .

٤- المؤشرات الدالة على القدرة الدبلوماسية :

أبرز العناصر الفرعية للقدرة الدبلوماسية هما حجم التمثيل الدبلوماسى للدول الأجنبية لدى الدولة (التمثيل الداخلى) ، وحجم التمثيل الدبلوماسى للدولة لدى الدول الأخرى (التمثيل الخارجى) ، فالقاعدة العامة أنه كلما زادت نسبة التمثيل الدبلوماسى (الداخلى والخارجى) كان ذلك دليلاً على قوة دبلوماسية أكبر للدولة، لأن اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسى للدولة يعظم من علاقاتها التعاونية وتفاعلاتها مع باقى الوحدات السياسية فى النسق الدولى والإقليمى.

٥- المؤشرات الدالة على القدرة السياسية الداخلية :

تشتمل أبرز العناصر الفرعية للقدرة السياسية الداخلية على مستوى الحريات العامة المتاحة (التعددية السياسية – حقوق الإنسان) ، ومدى الاستقرار السياسى، ونسبة المشاركة السياسية فى الانتخابات (رئاسية – برلمانية) ، ومدى فاعلية البرلمان (التمثيل والمساءلة) ، ومدى كفاءة الحكومة (٣٤)، وتؤثر نسبية المؤشرات الدالة على هذه العناصر الفرعية على القدرة السياسية الداخلية للدولة، فتتعاظم هذه القدرة بارتفاع نسبة هذه المؤشرات وتتأثر ضعفًا بانخفاضها.

٦- المؤشرات الدالة على القدرة التكنولوجية :

أبرز العناصر الفرعية للقدرة التكنولوجية ومؤشراتها تتمثل فى نسبة المخصص للبحث العلمى من الميزانية العامة للدولة، وحجم الإنتاج العلمى من الأبحاث فى مختلف المجالات، ونسبة العلماء لعدد السكان، ومؤشرات توطين التكنولوجيا(٣٥)، وتتأثر معدلات القدرة التكنولوجية للدولة بارتفاع أو انخفاض نسبة ومعدلات هذه المؤشرات .

٧- المؤشرات الدالة على القدرة الإعلامية والمعلوماتية :

تتمثل العناصر الفرعية «للقدرة الإعلامية» ومؤشراتها فى مدى توافر وسائل وآليات القدرة الإعلامية الداخلية (القنوات التليفزيونية والإذاعية الداخلية – ساعات الإرسال

الإذاعى والتليفزيونى ومدى التغطية – عدد الصحف والمجلات والكتب والدوريات)، والقدرة الإعلامية الخارجية (مدى توافر وسائل وأدوات التغطية الإعلامية الخارجية – عدد الصحف والكتب والدوريات التى تصدر بالخارج – عدد المكاتب الإعلامية بالخارج)، وتتمثل العناصر الفرعية والمؤشرات الدالة على «القدرة المعلوماتية» فى عدد مراكز المعلومات الداخلية والخارجية، ومدى كفاءة ودقة قاعدة المعلومات بالدولة، وكذلك مدى كفاءة سلسلة تبادل المعلومات بين مؤسسات وأجهزة الدولة، وتتأثر القدرة الإعلامية والمعلوماتية بالدولة إيجابيًا وسلبيًا بارتفاع أو انخفاض نسبة هذه العناصر ومؤشراتها.

٨- المؤشرات الدالة على القدرة المعنوية :

تتضمن العناصر الفرعية للقدرة المعنوية للدولة عنصرين رئيسيين هما الإستراتيجية القومية والإرادة القومية، وأبرز مؤشرات «الإستراتيجية القومية» يتمثل فى مدى توافر الأهداف الإستراتيجية للدولة، ومدى تفاعل الجماهير معها، وتتعدد مؤشرات «الإرادة القومية» وأبرزها يتمثل فى قدرة السياسة الحكومية، ودرجة الاستقرار السياسى ودرجة المساندة الشعبية، ودرجة الاعتماد على الذات، ودرجة الانكشاف والتبعية، ونسبة الوفاء بالاحتياجات الأساسية [٣٦]، ويشير الواقع بدلالاته إلى أن تحديد الأهداف الإستراتيجية بوضوح وشفافية لأفراد الشعب تُسهم فى تفاعل الجماهير معها، وتحمّل أعباء خطط الإصلاح، وذلك فى إطار سياسات اجتماعية عادلة لحماية الطبقات الأكثر تأثرًا بهذه الأعباء، وتتأثر القدرة المعنوية بنسبية مؤشرات عنصر «الإرادة القومية»، فكلما ارتفعت نسب هذه المؤشرات تعززت وتعاظمت القدرة المعنوية للدولة.

ثالثاً : طرق قياس القوة الشاملة للدولة :

طريقة «راى كلاين» [٣٧]:

تُعَدُّ طريقة «**راى كلاين**» لحساب القوة الشاملة للدولة أكثر الطرق واقعية، وتعكس اهتمامًا خاصًا بعنصرى القدرة العسكرية والقدرة الاقتصادية، والكتلة الحرجة، وتعتمد رؤيته لعناصر القوة الشاملة على خمسة عناصر، العناصر الملموسة تشمل الكتلة الحيوية، والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والعناصر غير الملموسة تشمل الهدف الإستراتيجى والإرادة الوطنية، وصاغ معادلته الحسابية على أساس جمع العناصر الملموسة فى جانب ثم ضربها فى محصلة العناصر غير الملموسة لتكون على النحو التالى :

القوة المدركة = (الكتلة الحرجة + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية) X (الهدف الإستراتيجى + الإرادة الوطنية).

وقام «**كلاين**» بتحديد أوزان لكل قدرة من القدرات على أن يكون التقييم الإجمالى (١٠٠٠) وذلك على النحو التالى :

القدرة المدركة (١٠٠٠) = [الكتلة الحرجة (١٠٠) + القدرة الاقتصادية (٢٠٠) + القدرة العسكرية (٢٠٠)] [X] الهدف الإستراتيجى (١) + الإرادة الوطنية (١)]

الجدير بالذكر أن طريقة وحسابات «**كلاين**» لتقدير قوة الدولة الشاملة تمثل القاعدة والمعادلة الحسابية الأكثر واقعية التى بنى عليها أو طورها الباحثون من بعده بإضافة بعض عناصر جديدة للقوة أو إضافة مؤشرات أو معايير حسابية فرعية، وقد اهتم «**كلاين**» فى حساباته بتوظيف القوة من خلال تحديده لعنصرى الهدف القومى والإرادة الوطنية لأنه دون توظيف قدرات الدولة من خلال إرادة وطنية لتحقيق الهدف القومى تبقى هذه القدرات مجرد موارد بالدولة فقط وليست عناصر قوة للدولة.

المحور الثالث :
العلاقات البينية والمعايير النسبية لعناصر القوة الشاملة للدولة ونتائج وتوصيات الدراسة

فى إطار ديناميكية القوة الشاملة للدولة، تبقى عناصر هذه القوة فى حالة تفاعل وتعاون وتنسيق متواصل فى علاقة تفاعلية تبادلية التأثير والتأثر، وتكون محصلتها النهائية معبرة عن قوة الدولة الشاملة، إلا أنه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار فى العلاقات والتفاعلات البينية بين هذه العناصر نسبية معاييرها فى تكوين القوة الشاملة للدولة .

أولاً : العلاقات البينية لعناصر القوة الشاملة :

١- العلاقات التبادلية للكتلة الحيوية :

يرتبط ويتفاعل معًا عنصرا الكتلة الحيوية السكان والإقليم (القدرة البشرية والقدرة الجغرافية) وتتفاعل الكتلة الحيوية بعنصريها مع باقى القدرات الشاملة للدولة، وذلك على النحو التالى :

أ- السكان (القدرة البشرية) :

يُعد عنصر السكان من مكونات الدولة الأساسية، ويمثل كتلة البناء الزراعى والصناعى لقوة الدولة، ومن ثَمَّ فالسكان هم الثروة البشرية المسئولة عن إنتاج المعرفة العلمية والتكنولوجية وتنمية الموارد الاقتصادية للقوة الاقتصادية، وإمداد القوات المسلحة بالكوادر البشرية لبناء القدرة

العسكرية، وكذلك إمداد باقى القدرات بالدولة، السياسية، والدبلوماسية، والتكنولوجية، والإعلامية، والمعلوماتية بالكوادر المؤهلة للعمل، الأمر الذى يؤكد أهمية الاهتمام بالعنصر البشرى فى الدولة وتنمية مهاراته فى جميع مجالات العلم والمعرفة والوعى الوطنى، لأنه أحد أهم العناصر المؤثرة فى باقى قدرات الدولة الشاملة.

ب- الإقليم (القدرة الجغرافية):

يؤثر موقع الدولة بمعطياته الجغرافية (المساحة وطبيعة الأرض الطبوغرافية – انتسابها إلى بحار دولية – مدى تحكمها فى ممرات ملاحية أو مضايق مائية – موقعها بالنسبة للدول المجاورة) فى أهميتها الإستراتيجية والجيوستراتيجية فى نسقها الإقليمى والدولى ومن ثم ينعكس على علاقاتها الدولية وعلى قدرتها الدبلوماسية، ويؤدى تميز الموقع البحرى للدولة (امتداد سواحلها على بحار أو أنهار دولية – إشرافها أو تحكمها فى ممرات أو مضايق ملاحية دولية) إلى تعاظم نفوذها البحرى والاعتماد عليها فى مجال التجارة الدولية للنقل البحرى مما يؤثر إيجابيًا على قدرتها الاقتصادية، بعكس الدول الحبيسة، كما تؤمن المساحة المتسعة للدولة عمقًا إستراتيجيًا مما يعظم من قدرتها العسكرية.

٢- العلاقات التبادلية للقدرة الاقتصادية :

يمثل الاقتصاد العمود الفقرى لباقى قدرات الدولة الشاملة، ويضطلع بمسئولية توفير الإمكانات والموارد اللازمة لبناء وتنمية وتطوير هذه القدرات، وتؤثر معدلات ومؤشرات النمو الاقتصادى للدولة فى علاقاتها فى محيطها الإقليمى والدولى، ومدى نفوذها ومصداقيتها فى مجالات التعاون السياسى والتكنولوجى والعسكرى، وبالتالى تؤثر على قدرات الدولة فى هذه المجالات وترتبط القدرة الاقتصادية ارتباطًا خاصًا ووثيقًا بالقوة العسكرية، فالأولى هى التى تؤمن للثانية الموارد المالية لبناء وتطوير منظومات الأسلحة والمعدات للأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، كما أن تعاظم القدرة الاقتصادية للدولة ينعكس إيجابيًا على تحقيق الرخاء والاستقرار فى البيئة الداخلية للدولة وبالتالى يمتد أثره على القدرة السياسية الداخلية والقدرة المعنوية .

٣- العلاقات التبادلية للقدرة العسكرية :

امتلاك الدولة قدرة عسكرية مؤثرة مقارنة بنظائرها فى الوحدات السياسية فى نسقها الإقليمى أو الدولى يحقق لها ثقلًا فى معادلات توازن القوى ومؤشرات الردع المتبادل فى محيطها الجغرافى الأمر الذى يُسهم فى تعظيم نفوذها السياسى ومكانتها الإقليمية والدولية، وينعكس إيجابيًا على قدرتها الدبلوماسية.

تحقق القدرة العسكرية الفعّالة حماية مصالح الدولة الحيوية فى الداخل والخارج، الأمر الذى يوفر مظلة حماية شاملة لباقى قدرات الدولة ويُسهم فى تحقيق أمنها القومى.

تُسهم القدرة العسكرية فى استقرار النظام السياسى بالدولة وتوفير الأمان للجبهة الداخلية من خلال دورها المهم والرئيسى فى حماية حدود الدولة ضد أى تهديدات خارجية (العدائيات المنتظرة – تهريب الأسلحة والمواد المخدرة – تسرب عناصر التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة – الهجرة غير المشروعة)، الأمر الذى يهيئ الظروف المناسبة لتنمية القدرة السياسية للدولة.

٤- العلاقات التبادلية للقدرة الدبلوماسية :

تتولى القدرة الدبلوماسية مهام توازن السياسات الخارجية للدولة مع باقى الدول فى نسقها الإقليمى والدولى، وتمثل امتدادًا لنفوذ كل من القدرة الاقتصادية والعسكرية للدولة فى محيطها الجغرافى مما يحتم أهمية وضرورة التعاون والتنسيق بين القدرات الثلاث.

وتلعب القدرة الدبلوماسية دورًا مهمًا فى حماية الأمن القومى للدولة من التدخلات الأجنبية والمؤثرات الخارجية غير المرغوب فيها، وبالتالى تتفاعل إيجابيًا مع القدرة السياسية الداخلية، وتعمل كمظلة تحمى باقى قدرات الدولة الشاملة من التأثيرات السلبية للمتغيرات الدولية والإقليمية.

٥- العلاقات التبادلية للقدرة السياسية الداخلية :

للقدرة السياسية الداخلية علاقات بينية وانعكاسات مباشرة على باقى القدرات الشاملة للدولة؛ لأنها ترتبط بكل الأنشطة المادية والمعنوية التى تتم داخل الدولة، فارتباطها بالقدرة العسكرية يتعلق بنظام التجنيد والتعبئة الذى تعتمد عليه القوات المسلحة فى بناء وتنظيم وتطوير القدرة العسكرية، كما أن استقرار النظام السياسى للدولة بمؤسساته المختلفة السياسية والتشريعية يرتبط بالقدرة السياسية الداخلية، وكذا تحقيق التنمية الشاملة للدولة وتحقيق مستوى معيشى مناسب للمواطنين فى إطار من العدل الاجتماعى وحقوق الإنسان منوط أيضًا بالقدرة السياسية الداخلية، هذا بالإضافة إلى ارتباطها وتأثيرها المتبادل بكل من القدرة الدبلوماسية والقدرة المعنوية والقدرة التكنولوجية والقدرة الإعلامية والمعلوماتية نظرًا لاعتماد هذه القدرات على العنصر البشرى، ومن ثَمَّ فتوفير مناخ من الاستقرار الداخلى

ينعكس إيجابيًا على التطور المجتمعى والتنمية المستدامة فى مختلف المجالات .

٦- العلاقات التبادلية للقدرة التكنولوجية :

إن إعداد الدولة للقوة البشرية المؤهلة والقادرة على استخدام التقنية الحديثة فى شتى المجالات يُعظِّم من باقى القدرات الشاملة للدولة وبالتالى يزيد من قوة الدولة، وتزداد قوة الدولة التقنية بقدر ما تخصصه للتنمية والتطور التقنى من دخلها القومى، وبقدر مدى إعدادها للقوة البشرية المؤهلة لذلك فالقدرة التكنولوجية فى عصرنا الحديث تمثل القاطرة التى تدفع أمامها باقى قدرات الدولة .

ويُعَد التطور العلمى والتقنى من العناصر الحاكمة لباقى قدرات الدولة سواء كان ذلك فى المجال الاقتصادى فيما يتعلق بطرق وأساليب الإدارة والإنتاج الزراعى والصناعى والمعدات المتطورة التى تؤدى إلى إنتاجية وجودة عالية وانعكاس ذلك على القدرة الاقتصادية، والقدرة السياسية الداخلية ارتباطًا بارتفاع مستوى المعيشة ورفاهية الشعب، وكذلك على القدرة المعنوية المرتبطة بحالة الاستقرار المجتمعى.

وترتبط القدرة التكنولوجية ارتباطًا وثيقًا بالقدرة العسكرية، لأنها تمثل القاعدة الأساسية التى يبنى عليها التطوير النوعى للقوات المسلحة اتساقًا مع متطلبات العصر ونظم التسليح الحديثة، وآلية القيادة والسيطرة وإدارة أعمال القتال، بالإضافة إلى تأهيل القوة البشرية بالدولة الذى ينعكس على كفاءة الشرائح التجنيدية من الشباب المؤهل للخدمة بالقوات المسلحة .

أما فى مجال العلاقات البينية مع القدرة الإعلامية والمعلوماتية فتُهيِّئ القدرة التكنولوجية الظروف المناسبة والتقنيات الحديثة من خلال محطات التليفزيون والأقمار الصناعية لزيادة التواصل الثقافى بين الشعوب، ونقل توجهات الدولة ورؤيتها تجاه القضايا المعاصرة بهدف خلق رأى عام مؤيد لها .

٧- العلاقات التبادلية للقدرة الإعلامية والمعلوماتية :

ترتبط القدرة الإعلامية والمعلوماتية مع كل قدرات الدولة الشاملة، فمن خلالها يتم التفاعل مع آليات السياسة الداخلية والخارجية للدولة، والذى تصب محصلته فى القدرات السياسية الداخلية والدبلوماسية للدولة، كما تدعم القدرة الإعلامية والمعلوماتية القدرة الاقتصادية من خلال الترويج للأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والسياحية وباقى مجالات التنمية المختلفة فى الدولة، وكذلك تدعم القدرة العسكرية والقدرة المعنوية من خلال برامج التوعية المختلفة والندوات التثقيفية لرفع الروح المعنوية للمواطنين، وتنمية روح الولاء والانتماء للدولة، وإظهار دور القوات المسلحة فى حماية الأمن القومى للدولة.

٨- العلاقات التبادلية للقدرة المعنوية :

تلعب القدرة المعنوية دورًا حيويًا فى تحفيز الطاقات الكامنة، واستحضار التراث الحضارى للشعوب، ورفع الروح المعنوية، وينعكس كل ذلك على تفهم الشعب لدوره الوطنى فى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ومن ثَمَّ تمثل القدرة المعنوية قوة الدفع التى تقف خلف باقى القدرات الشاملة للدولة.

ثانياً : المعايير النسبية لعناصر القوة الشاملة للدولة :

يخضع كل عنصر من عناصر القوة الشاملة للدولة لمعيار نسبى يتحدد على أساسه مدى تأثيره إيجابيًا أو سلبيًا على محصلة القوة الشاملة للدولة، وعلى سبيل المثال عنصر السكان (القدرة البشرية) فى الكتلة الحيوية يُعظِّم من قدرات الدولة الشاملة إذا أُحسن تعليم وتأهيل شعب هذه الدولة، وعكس ذلك يُمثِّل مشكلة سكانية يصعب علاجها، وسيتم توضيح ذلك على النحو التالى:

١- المعيار الديمغرافى (السكان) :

بحسب نظرية «**مالتوس**[٣٨]» فالنمو السكانى سلاح ذو حدين ، فإذا كان النمو السكانى يعنى فى العهود السابقة مزيدًا من القوة باعتبار أن كل رجل إضافى يساوى سيفًا أو بندقية إضافية، فهذا النمو فى العصر الحديث إذا لم يحقق قدرات إنتاجية مضافة للدولة فهو بلا شك ينعكس سلبيًا على قوة هذه الدولة، وبتحليل نتائج بعض الحروب فى الماضى نجد أن نتائجها جاءت لمصلحة الطرف الذى نجح فى حشد حجم عددى أكبر لجيوشه كما فى الحرب الألمانية الفرنسية عام ١٨٧٠م، التى فازت فيها ألمانيا لأنها نجحت فى حشد عدد من الجنود ضعف ما حشدته فرنسا، وهذا كان واقع المعيار الديمغرافى فى الماضى[٣٩] ، إلا أن هذا المعيار النسبى اختلف كثيرًا فى العصر الحديث، فالتقدم التكنولوجى فى منظومات الأسلحة والمعدات وخبرات القتال أضعف أهمية هذا المعيار الكمى (العددى)، وظهر ما يسمى المقارنات النوعية بين الجيوش لتحديد مدى كفاءتها .

وقد تختلف نسبية «المعيار الديمغرافى» من دولة لأخرى ، فدولة مثل «إيران» ترى فى قوتها الديمغرافية وسيلة لتحقيق

سيطرتها على دول الخليج ، وكذلك الفلسطينيون فى الأراضى المحتلة يسعون عبر تزايدهم السكانى إلى تغيير الواقع الديمغرافى لمصلحتهم فى إسرائيل، وفى المقابل دولة مثل الصين تنتهج سياسات صارمة للسيطرة على مشكلة التزايد السكانى، وتتضح نسبية المعيار الديمغرافى بصورة أوضح عند المقارنة بين دول جنوب المتوسط وشماله، فبينما تمثل مشكلة تزايد السكان تحديًا يجب مواجهته فى دول الجنوب، إلا أن نقص عدد السكان والعمل على زيادته فى دول الشمال يمثل هدفًا للدولة للحد من شيخوختها.

٢- المعيار الجغرافى (المساحة الجغرافية / الإقليم):

تُعد النزعة التوسعية لدى الدول أحد أهم أسباب الحروب، إلا أن «**بول كينيدى**» يرى أن هناك صلة بين «الامتداد المفرط» والمبالغ فيه وانهيار الإمبراطوريات الحديثة، وأن الإمبراطوريات التى «تتضخم» كثيرًا تضعف بسبب هذا التضخم والامتداد، والاختفاء السريع للإمبراطوريات الإسبانية، والفرنسية، والإنجليزية، والعثمانية، والهولندية، والبرتغالية، وأخيرًا الاتحاد السوفيتى يُذكِّرنا بأن «النهم الأرضى» يمكن أن يكون مميتًا(٤٠).

ويشير واقع الخريطة الدولية إلى أن هناك دولاً ذات مساحات كبيرة وضعيفة (السودان)، ودولاً أخرى ذات مساحات صغيرة وقوية (اليابان)، ومن ثم فالمساحة الجغرافية قد تكون عامل قوة أو قد تكون عامل ضعف، ويتوقف ذلك على معايير نسبية أخرى تتعلق بحجم الثروة الطبيعية فى هذه المساحة الجغرافية ومدى الاستفادة منها، وشروط أخرى ضرورية تتعلق بالمجتمع المدنى الذى يعيش على هذه المساحة الجغرافية، وبالتنظيم السياسى الذى يديرها، وبمدى التناغم السياسى والاقتصادى لاستغلال الثروات فيها، ومن ثم فالمعيار الجغرافى لمساحة الدولة يبقى نسبيًا، ويتوقف على مدى تفاعل العامل البشرى مع هذه المساحة سلبيًا وإيجابيًا .

٣- المعيار الاقتصادى:

يتعاظم تأثير هذا المعيار فى عصرنا الحديث فى إطار ما يسمى «**الحرب الاقتصادية**»، ويظهر هذا بوضوح فى السياسات الاقتصادية التى تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين للحد من نموها الاقتصادى المتسارع وإقصائها عن منافسة الاقتصاد الأمريكى من ناحية، وتقليص فرصها فى امتداد نفوذها السياسى على الصعيدين الدولى والإقليمى من ناحية أخرى.

وتمثل السياسات الاقتصادية التى يفرضها «**صندوق النقد الدولى**» على الدول التى يمنحها القروض شكلاً من أشكال الهيمنة والتدخل فى شئون هذه الدول، كما تستغل الدول الكبرى حاجة الدول النامية لمساعدات اقتصادية وتتحكم فى توجهاتها السياسية(٤١) ، الأمر الذى أصبح معه المعيار الاقتصادى يحقق للمنظمات الاقتصادية الدولية، وللدول الكبرى نفوذًا سياسيًا دوليًا وإقليميًا.

يبقى المعيار الاقتصادى للدولة هو المؤشر الرئيسى فى التحرك نحو بناء وتطوير القوة العسكرية للدولة، وأحد العوامل المؤثرة فى التقديرات الإستراتيجية للقيادة السياسية لاتخاذ القرارات المصيرية (قرار حرب – تنفيذ خطط التنمية المستدامة فى كل المجالات) ويمثل الأساس الذى تبنى عليه الدولة قوتها الراهنة والمستقبلية.

٤- المعيار العسكرى :

مَثّل المعيار العسكرى أحد المعايير الرئيسية فى تقدير قوة الدولة ومفتاح أمنها واستقرارها قبل القرن العشرين، وساد هذا المعيار لدرجة أن الدول الضعيفة كان قدرها أن تخضع للدول الأقوى أو تختفى، وأما فى الوقت الراهن فقد ضعف تأثير هذا المعيار وإن لم يختفِ، خصوصًا فى صراعات الدول النامية والفقيرة، كما لم يحم تعاظم نسبية هذا المعيار لدول عظمى كالاتحاد السوفيتى سابقًا من الانهيار الاقتصادى والاجتماعى، ويعزى التراجع فى تأثير المعيار العسكرى إلى حجم التكلفة العالية التى تتكبدها الدولة لتعظيم نسبية هذا المعيار فى الوقت الذى يمكن أن تستخدم بدائل أقل تكلفة تحقق لها الأهداف نفسها وذلك من خلال تفعيل قوتها الناعمة.

وأدى ظهور تهديدات مستحدثة للدول (تنظيمات إرهابية – تأثيرات بيئية ومناخية – الجريمة المنظمة العابرة للقارات – الهجرة غير المشروعة) يصعب مواجهتها بالقوة العسكرية المنظمة أو الحروب النظامية، إلى تراجع المعيار العسكرى فى نسبية تقدير القوة الشاملة للدولة، فلم يعد هو الأول والأهم كما كان فى السابق، وأصبحت المؤشرات الدالة عليه تقاس نوعيًا وليس كميًا .

٥- معيار السياسة الخارجية (الدبلوماسية) :

تسعى الدول إلى تشكيل حالة من التوازن فى سياستها الخارجية بكل الأطراف الدولية والإقليمية إلا أن تحقيق ذلك من الصعوبة بمكان؛ نظرًا لحالة الاستقطاب فى النظام الدولى وامتدادها إلى النظم الإقليمية، ويقدر معيار السياسة

الخارجية للدولة بمقدار ما تُسهم به قدرتها السياسية مع باقى قدرات الدولة الشاملة فى تحقيق حالة التوازن فى علاقاتها الخارجية[٤٢] ، ويصعب على الدول النامية والفقيرة تجنب حالة الاستقطاب الدولى والإقليمى، ومن ثم تتراجع مؤشرات معيار سياستها الخارجية لارتباط توجهات هذه السياسة بتوجهات السياسة الخارجية للدول المهيمنة أو المانحة للمساعدات، ويظهر هذا بوضوح فى المجال العسكرى والقيود المفروضة على عدد من الدول فى الشرق الأوسط بعدم تملك منظومات التسليح الحديثة .

٦- معيار السياسة الداخلية :

يُعَدُّ معيار السياسة الداخلية من المعايير الدقيقة والمركبة، فقد تُشير المؤشرات لدولة ما إلى حالة من الاستقرار فى بيئتها الداخلية، ولكنها تفرض هذه الحالة المستقرة بسياسات قاهرية أو مستبدة، ومن ثم فمعيار السياسة الداخلية فى هذه الدولة يكون غير حقيقى رغم أن هناك حالة من الاستقرار السياسى الداخلى بها، ويظهر هذا بوضوح فى الدول ذات النظم السياسية الشمولية أو التى تفتقر إلى المعايير الديمقراطية فى أنظمتها السياسية .

وتختلف نسبية معيار السياسة الداخلية فى تقدير القوة الشاملة من دولة إلى أخرى طبقًا لمؤشرات سياستها الداخلية ومدى ما توفره هذه السياسات من استقرار سياسى مبنى على أسس ديمقراطية .

٧- معيار القدرة المعنوية :

يتميز معيار القدرة المعنوية بمؤشرات واضحة دالة عليه تعبر فى مجملها عن حالة التفاعل الشعبى مع سياسات الدولة الداخلية والخارجية، وتتحدد نسبية معيار القدرة المعنوية فى تقدير القوة الشاملة للدولة على مدى تفاعل المواطنين مع الأهداف الإستراتيجية للدولة، ودرجة المساندة الشعبية للنظام السياسى، ومدى وفاء النظام السياسى بالاحتياجات الأساسية للمواطنين .

٨- معيار القدرة التكنولوجية :

أصبحت القدرة التكنولوجية فى القرن الحادى والعشرين من أهم المعايير فى حسابات القوة الشاملة للدولة بعد التطور الكبير فى التقنيات الحديثة (الميكروإلكترونيك – البايوتكنولوجيات – برامج الكومبيوتر – الرقاقات المعلوماتية – الروبوتات – الذكاء الاصطناعى – تقنية الاتصالات) والتوسع فى استخدامها فى شتى مجالات الإنتاج[٤٣].

وتتوقف نسبية معيار القدرة التكنولوجية فى تقدير القوة الشاملة للدولة على درجة التقدم العلمى بالدولة، ونسبة المخصص للبحث العلمى من الميزانية العامة ، وحجم الإنتاج العلمى من الأبحاث فى مختلف المجالات، ونسبة العلماء لعدد السكان وحجم براءات الاختراع، واتفاقات نقل التكنولوجيا وتوظيفها .

٩- معيار القدرة الإعلامية والمعلوماتية :

تعاظم تأثير القدرة الإعلامية فى حسابات القدرة الشاملة للدول ارتباطًا بعصر العولمة فى القرن الحادى والعشرين، وانعكس ذلك على تعدد مؤشرات قياس نسبية معيار القدرة الإعلامية فى حسابات القدرة الشاملة للدولة، وتتبوأ القدرة المعلوماتية مكانة مهمة فى بناء الدولة الحديثة، وتمثل قواعد البيانات ونظم المعلومات فى الدولة حجر أساس تُبنى عليه سياسات الدولة للتنمية المستدامة (التطبيقات المختلفة لنظم المعلومات فى نموذج الحكومة الإلكترونية) وتتضح المؤشرات الرئيسية لقياس نسبية معيار القدرة المعلوماتية فى عدد مراكز المعلومات المحلية، وعدد مراكز المعلومات الخارجية، ومدى تبادل المعلومة.

ثالثًا : نتائج وتوصيات الدراسة :

مما لا شك فيه أن القوة الشاملة للدولة هى «الآلية الفاعلة» الأهم فى العلاقات والتفاعلات البينية بين الدول، كما أنها أحد المرتكزات الرئيسية لتحديد مكانة الدولة فى نسقها الإقليمى أو الدولى، بالإضافة إلى أنها تُمثّل الوزن النسبى للدولة فى معادلات توازن القوى فى محيطها الإقليمى، ومعادلات التوازن الإستراتيجى على المستوى الدولى، وسوف نستعرض النتائج والتوصيات التى خلصت إليها الدراسة على النحو التالى:

١- نتائج الدراسة :

أ- تؤكد الدراسة أن مفهوم القوة الشاملة للدولة يُعبّر عن قدرات الدولة المعاصرة الحديثة (**قدرات صلبة وقدرات ناعمة**) ، ومن ثَمَّ تأتى أهمية النظر إلى هذه القوة كمؤشر لمدى تأثير الدولة فى العلاقات السياسية الدولية والإقليمية ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها السياسية وحماية أمنها القومى.

ب- أنه من الأهمية بمكان توظيف القوة الشاملة للدولة فى إطار إستراتيجية شاملة لتحقيق الغاية والأهداف القومية للدولة وحماية أمنها القومى، من خلال التفاعل التعاونى وليس التنافسى بين عناصر (قدرات) هذه القوة.

جـ- عـدم إغفال تعاظـم تأثير "**القـوة الناعمة**" للدول الكبـرى والتـى وفقًـا لإسـتراتيجيتها أصـبحت أولـى بالاسـتخدام من "**القوة الصلبة**" لتحقيق مصالحها وأهدافها فى الدول المستهدفة، والشاهد على ذلك ما يحدث فى محيطنا الجغرافى العربى والأفريقى.

د – تؤكد الدراسـة أن هناك دولاً بمقاييس القوة الشاملة ضـعيفة ارتباطًـا بمحدوديـة العناصـر المكوِّنة لهذه القـوة، أو محدوديـة مقوماتها الإسـتراتيجية، إلا أنها ذات تأثيـر ونفوذ فى نسـقها الإقليمى أو الدولى نتيجة لتحالفاتها الإقليمية والدولية والتى تُمثّل إضافة لقوتها الشـاملة، والعكس صـحيح، وهو مـا ينطبق على بعض الـدول العربية، كذلـك هناك دول تفتقر إلى عناصـر القوة الشـاملة إلا أنها تتمتع بوزن نسبى إقليمى ودولى نتيجـة لنفوذهـا العقائـدى، والمثـال على ذلـك دولة "الفاتيكان".

هـ- تؤكد الدراسة العلاقة الارتباطية بين القدرات المكوِّنة للقوة الشـاملة للدولة، وأن هذه القدرات تؤثر كل منها فـى الأخرى تأثيـرات متبادلة، وأن العناصـر الفرعية المكوِّنـة للقـدرة الواحدة ترتبـط معًا أيضًـا بعلاقات ارتباطيـة تؤثِّـر وتتأثـر، فمثـلاً يرتبـط معًـا كل مـن "**الإستراتيجية القوميـة**"، "**والإرادة القومية**"، كعناصـر فرعيـة للقـدرة المعنويـة، حيث لـن تتحقق أهـداف وسياسـات الإسـتراتيجية القوميـة لدولة ما دون إرادة قومية.

و- تُشـير الدراسـة بعد عرض وتحليل المعايير النسـبية للعناصر الفرعية لكل قدرة من قدرات الدولة الشاملة، أن القاعـدة العامـة لهـذه المعايير: أنه كلمـا ارتفعت المؤشـرات الدالـة على العناصـر الفرعيـة تعاظمت وتميَّزت هذه القدرة.

٢- توصيات الدراسة:

١- فـى إطار تعظيم "**القـدرة الحيويـة**" يجب مواجهة وتحجيـم "**الزيـادة السكانيـة**" وخَفض معدلاتهـا وتحديدًا فى الدول النامية من خلال سياسـات وآليات فعَّالة، واسـتغلال الطاقة السـكانية الكبيـرة بتحويلها إلـى طاقة إنتاجيـة من خلال منظومـات تعليم حديثة ومعاصـرة، وبرامـج تأهيـل تحويلية تتَّسـق ومتطلبات سـوق العمل والإنتاج، الأمـر الذى سـيُمثّل طاقة وقوة مضافة لباقى قدرات الدولة الشاملة.

٢- فى سـياق "**التحولات المعاصرة لاستخدام القوة**" توصـى الدراسة بإضـافة قدرة جديدة لمكونات القوة الشـاملة للدولـة هـى "**القـدرة الفضائيـة**" نظـرًا لتعاظُـم تأثيـر الاسـتخدامات الفضـائية، والتنافـس والصـراع السـيبرانى بين الدول، وأصـبح العديد من الدول على المسـتوى الدولى والإقليمى يمتلك وسـائل وأدوات إدارة هـذا الصـراع، ومن ثَمَّ تتميز تلك الدول بقدرة مُضـافة إلى قوتها الشـاملة فى ميزان معادلات القوى فى نسقها الدولى والإقليمى.

الخاتمـة:

تناولنا فى هذه الدراسة موضوع القوة الشاملة للدولة من خلال ثلاثة محاور، تعرّضنا فى «المحور الأول» للمفاهيم ومناهج تحديد العناصر الأساسية للقوة الشاملة، واستعرضنا فى هذا المحور تعريفات القوة الشاملة (القومية) للدولة والمفاهيم ذات الصلة فى التعريفات المعاصرة للقوة سواء كانت قوة صلبة، أو ناعمة، أو ذكية، أو ماهرة، أو افتراضية، بالإضافة إلى استعراضنا مناهج تحديد العناصر الأساسية للقوة الشاملة، ثم تناولنا فى إطار تحليلى توضيح القواسم المشتركة، وأوجه الخلاف بين مُنظّرى هذه المناهج، وخلصنا بمجموعة من النتائج، كما تناولنا فى «المحور الثانى» العناصر (القدرات) الأساسية لمكونات القوة الشاملة للدولة عند عدد من المنظّرين فى الفكر الغربى والعربى، وأوضحنا أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما، واتفقت الدراسة مع منظور كلية الدفاع الوطنى بأكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا فى تحديد ثمانية عناصر أساسية للقوة الشاملة، إلا أنه تم تقسيمها إلى مجموعتين: قدرات صلبة وقدرات ناعمة (بدلاً من قدرات ملموسة وقدرات غير ملموسة) اتساقاً مع التحولات المعاصرة فى استخدامات القوة، ثم خلصنا إلى تحديد المؤشرات الدالة على كل عنصر من عناصر القوة الشاملة، وفى «المحور الثالث» والأخير تم تحليل طبيعة العلاقات البينية والمعايير النسبية لعناصر القوة الشاملة للدولة، ثم خلصنا إلى مجموعة من النتائج العامة للدراسة، وعدّة توصيات مقترحة.

المراجع :

(١) روبرت دال ، التحليل السياسى الحديث، ترجمة على الدين هلال وعلاء أبو زيد طه ، ط٥ ، القاهرة ، مركز الأهرام ١٩٩٣م، ص ٣٤ .
(٢) إسماعيل صبرى مقلد ، الإستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والحقائق الأساسية ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ط٢، ١٩٨٥م ، ص١١٢
(٣) القوة الشاملة للدولة، مرجع أكاديمى، كلية الدفاع الوطنى، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، القاهرة ١٩٩٧، ص ٢٥.
(٤) جوزيف ناى : سياسى أمريكى ولد عام ١٩٣٧م. تولى عدة مناصب رسمية منها مساعد وزير الدفاع ، ورئيس مجلس الاستخبارات الوطنى ، وله اثنا عشر مؤلفًا أشهرها كتاب «القوة الناعمة» الذى تُرجم للعربية عام ٢٠٠٧م .
(٥) ريهام مقبل ، مركب القوة ، عناصر وأشكال القوة فى العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٨٢٠١٢م ، ص ٧.
(٦) ريهام مقبل ، مركب القوة ، مرجع سابق ، ص ٨ .
(٧) محمد عبدالله يونس ، تحولات النظام الدولى خلال خمسين عامًا ، ص ١٠١ .
(٨) ريهام مقبل ، مركب القوة ، مرجع سابق ، ص ١٠ .
(٩) مهران كامرافا : باحث إيرانى ولد عام ١٩٦٤م ، حصل على الدكتوراة من جامعة كامبردج عام ١٩٨٩م ، وله العديد من المؤلفات أبرزها كتاب «الشرق الأوسط الجديد» عام ٢٠٠٥م وكذلك كتاب *"Inside the Arab State"* عام ٢٠١٨م.
(١٠) محمد عبدالله يونس، مرجع سابق ، ص ١٠١ .
(١١) المرجع السابق ، ص ١٠٢ .
(١٢) ريهام مقبل ، مركب القوة ، مرجع سابق ، ص ١٠ .
(١٣) على أحمد هارون ، أسس الجغرافيا السياسية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨م ص ص ٤٧ ، ٥١ .
(١٤) كوهين : عالم أمريكى فى الجغرافيا السياسية ، وأستاذ الجغرافيا فى *"Hunter College"* فى نيويورك ومن أشهر ما كتب *"Strategic Geography and the Changing Middle East"* عام ١٩٩٨م .
(١٥) ويتلسى : أحد قادة الجغرافيا السياسية فى أمريكا والذى ولد عام ١٨٩٠م ، وحصل على الدكتوراة من جامعة شيكاغو عام ١٩٢٠م، وعمل مدرسًا بها من عام ١٩١٩م حتى عام ١٩٢٨م ، ثم انتقل إلى جامعة هارفارد حتى عام ١٩٤٤م ومن مؤلفاته: *"German Strategy of World Conquest"* عام ١٩٤٢م .
(١٦) ريتشارد هارتشورن : (١٢ ديسمبر ١٨٩٩م – ٥ نوفمبر ١٩٩٢م) جغرافى أمريكى ، أفضل من كتب فى طبيعة الفكر الجغرافى ومناهجه، ومن أشهر كتبه « طبيعة الجغرافيا » عام ١٩٣٩م وكتاب « نظرة حول طبيعة الجغرافيا » عام ١٩٥٩م .
(١٧) آيسايا بومان : (٢٦ ديسمبر ١٨٧٨م – ٦ يناير ١٩٥٠م) جغرافى أمريكى ، ورئيس جامعة *"Johns Hopkins"* من عام ١٩٣٥م وحتى عام ١٩٤٨م ، وله مؤلفات عديدة أبرزها كتاب « العالم الجديد » عام ١٩٢١م .
(١٨) جمال زهران ، توازن القوى بين العرب وإسرائيل بين حربى ١٩٦٧م و ١٩٧٣م ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨م، ص ٦٤ .
(١٩) هانز جى مورجنثاو : (١٧ من فبراير ١٩٠٤م – ١٩ من يوليو ١٩٨٠م) ، عالم سياسى بارز ، ألمانى الأصل ، أمريكى الجنسية، نشر كتابه « السياسة بين الأمم » عقب الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٨م .
(٢٠) يحيى لايز سليمان ، قوى الدولة الشاملة لدول المواجهة العربية وإسترتيجية تحقيق التوازن الإستراتيجى العربى مع إسرائيل، رسالة دكتوراة الفلسفة فى الإستراتيجية القومية ، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا ، ٢٢م ، ص١٥.
(٢١) محمد عبدالغنى سعودى ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، القاهرة ، المكتبة النموذجية ، ١٩٧٤م ، ص ٨١ .
(٢٢) محمد نبيل فؤاد ، حسابات القوة الشاملة للدولة ، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا ، مرجع تدريبى ١٩٩٥م ، ص ١٠.
(٢٣) محمد عصام أكبر خوجه ، الأخطار التى تواجه توازن القوى الإقليمى فى منطقة الخليج العربى من عام ١٩٩٠م إلى عام ٢٠٠٩م ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، العراق ، ٢٠١٠م ، ص ٣١ .
(٢٤) عصام محمد محمد عبدالله ، أنسب أسلوب لحساب قوى الدولة الشاملة ، بحث زمالة كلية الدفاع الوطنى ، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص ٣٠ .
(٢٥) يحيى لايز سليمان ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .
(٢٦) المرجع السابق ، ص ٣٣ .
(٢٧) عصام محمد محمد عبدالله ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

(٢٨) عصام محمد محمد عبدالله ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .
(٢٩) حسابات القوى الشاملة للدولة ، بحث الدورة (٤٩) دفاع وطنى ، كلية الدفاع الوطنى ، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا ، القاهرة ، ٢٠١٩م ، ص ٥٥ .
(٣٠) القوة الشاملة للدولة ، مرجع أكاديمى لكلية الدفاع الوطنى ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .
(٣١) يحيى لايز سليمان ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .
(٣٢) جمال زهران ، منهج قياس قوه الدول، مرجع سابق ، ص ص ٧٦ – ٨٢ .
(٣٣) حسابات القوة الشاملة للدولة، مرجع سابق ، ص ٧٦ .
(٣٤) محمد نبيل فؤاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .
(٣٥) عصام محمد محمد عبدالله ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .
(٣٦) المرجع السابق، ص ٦٤ .
(٣٧) *Ray . s .cline , World Power Assessment , Page 34 .*
(٣٨) تقوم نظرية مالتوسى على أن تزايد السكان فى العالم يتم وفق متوالية هندسية بينما تزايد الموارد يتم وفق متوالية حسابية مما سيخلق فجوة بين الموارد وعدد السكان لذلك دعا إلى ضرورة نشوب الحروب بين الحين والآخر لتقليص هذه الفجوة .
(٣٩) يحيى لايز سليمان ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .
(٤٠) *CF . Paul Kennedy , "The rise and fall of the creat powers" : Economies change and military conflit from 1500 to 2000 , New York , 1987 , p 125 .*
(٤١) أحمد محمد أبوزيد ، العودة للمستقبل، السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير « رؤية استشرافية » ، دار ميريت ، القاهرة ، ٢٠١٤م ، ص ٦٢ .
(٤٢) رانيا أحمد حميد ، السياسة الخارجية المصرية: مرجع خاص بعد ثورة ٢٥ يناير، رسالة دكتوراة كلية العلوم السياسية، جامعة كومبلوتنس بمدريد، ٢٠١٧م، ص ١٠٣ .
(٤٣) القوة الشاملة للدولة ، مرجع أكاديمى ، كلية الدفاع الوطنى ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .